



تنفيذ خطة التنمية لعام 2030 في المنطقة العربية



معلومات أساسية

بعدما اعتمد المجتمع الدولي، في أيلول/سبتمبر 2015، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي تتضمنها، باشرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تكييف هذه الخطة بما يتلاءم مع السياقات الوطنية وإدماجها في الأطر الإنمائية وخطط العمل والميزانيات. والبلدان العربية انطلقت أيضاً في هذا المسار الإنمائي الجديد، ولكنها تشهد أزمات خانقة بسبب اشتداد حدة النزاعات وانتشار أعمال العنف والعمليات

التنفيذ والرصد

إدارة المشروع

ستتولى الوحدة المعنية بخطة التنمية لعام 2030 إدارة هذا المشروع ورصد تنفيذه. بدورها تعمل اللجنة التوجيهية المعنية بخطة التنمية لعام 2030 على تنسيق جهود مختلف الشعب في الإسكوا.

الشراكات

شريكا الإسكوا الرئيسيان في المشروع هما مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وجامعة الدول العربية.

الجدول الزمني

سينفذ المشروع بين عامي 2016 و2019.

الاستدامة

يمول هذا المشروع من الميزانية العادية للإسكوا. وسيتيح لجميع الدول الأعضاء أدوات يمكن استخدامها في الخطط الوطنية بعد تلقي التدريب اللازم في هذا المجال.

التقييم

سيجرى تقييم مستقل للمشروع فور إنجازه.

تُقدّر ميزانية المشروع لأربع سنوات بمبلغ 3 ملايين دولار.

الإرهابية، وارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً. كما تستمر فيها مظاهر الظلم وعدم المساواة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر بشكل يغذي الشعور بالإحباط، وانعدام المساواة في فرص الوصول إلى الموارد الطبيعية في ظل ما تواجهه من تدرّج واستغلال مفرط. وفي عصر العولمة، لا تنحصر آثار الأزمات في البلد المصاب بها، بل تطل أيضاً البلدان المجاورة. لذا يعتبر التضامن شرطاً أساسياً للتصدي لهذه الأزمات.

صمّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مشروع "تنفيذ خطة التنمية لعام 2030 في المنطقة العربية" ليطبق نهجاً متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يتناسب مع احتياجات المنطقة العربية، ويقدم الأدوات اللازمة لتطبيق هذا النهج في صياغة سياسات التنمية الوطنية. وستعقد مشاورات إقليمية لتحديد مجالات التعاون ذات الأولوية، ووضع استراتيجيات وخطط عمل مشتركة.

التحديات الإنمائية في المنطقة العربية

لم يكن أداء المنطقة في التنمية البشرية سيئاً في الفترة الماضية. فقد حققت تحسناً كبيراً في الإمكانات البشرية، لا سيما لصالح الشباب والنساء، يظهر في معظم مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة والتعليم على مستوى المنطقة وبلدانها. ولكن تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول الصادر في عام 2002، كان قد أشار إلى الثغرات القائمة في صون الحريات، وضمان المساواة بين الجنسين، ونشر المعرفة. كما توقفت تقارير أخرى أعدتها الأمم المتحدة، عند تحديات عدة كانعدام الأمن الغذائي، وسوء توزيع الدخل، والإقصاء الاجتماعي، وضعف النمو الاقتصادي المعتمد على النفط، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف المبادرات التجارية والأداء الصناعي، وبطء التقدّم في المسار الإنمائي في أقل البلدان العربية نمواً.

وقد أدت تلك الظروف مجتمعةً إلى حالة الغليان التي وصلت إليها المنطقة في أواخر عام 2010. وقد شهدت البلدان غير النفطية ذات الدخل المتوسط، منذ تحرير التجارة في التسعينات من القرن العشرين، تدهوراً سريعاً في نوعية الخدمات الاجتماعية. وتسجل المنطقة أداءً ضعيفاً في مؤشرات الحكم، فهي تفتقر إلى الديمقراطية والمساواة بين الجنسين، ولا سيما على صعيد المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية. وفرص العمل اللائق محدودة للغاية، على الرغم من الارتفاع النسبي في مستويات التعليم ومعدلات النمو بين عامي 1990 و2010.

وصف المشروع

1- نهج متكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

بين أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة روابط متداخلة. وتجاهل البلدان لهذه الروابط قد يقوض قدرتها على تحقيق الغايات. ولا يمكن للبلدان إحداث التحول الإيجابي الذي تهدف إليه خطة التنمية لعام 2030، إلا باعتماد إجراءات مترابطة يكمل بعضها البعض، وتقوم على تعزيز التأثير بين مختلف الأهداف والغايات والحد من المفاضلة في ما بينها وضمان الاستخدام الأمثل للموارد والتمويل. وفي محاولة لتحديد طبيعة هذه الروابط والتفاعلات ودينامياتها، صنفت الإسكوا مجالات عمل المشروع ضمن ثلاث مجموعات ذات أولوية لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحاً في المنطقة العربية:

- الترابط في أمن المياه والطاقة والغذاء
- الترابط في الفقر والعمل اللائق والنمو المستدام
- الترابط في المساواة والإدماج والعدالة

يهدف هذا التصنيف إلى إبراز الفوائد العملية التي يمكن أن يوفرها اعتماد نهج متكامل ومتربط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثلاً عبر تحقيق التكامل بين عمليات التخطيط وصنع القرار، والكفاءة في تخصيص الموارد للاحتياجات المتعارضة. وهذه المجموعات ليست عامة ولا تنطبق على جميع السياقات، بل حددت بالاستناد إلى القضايا الرئيسية التي تواجهها المنطقة. وتبرز أهمية نهج الترابط بشكل أساسي في عمليات وضع الخطط الوطنية، لكنه مفيد أيضاً على الصعيد الإقليمي إذ يتيح دراسة أوجه الترابط بين البلدان المتجاورة، خصوصاً في تحديد مجالات التأثير إيجابياً أو سلبياً بتداعيات ما يجري في أحد هذه البلدان.

2- القضايا ذات الأولوية في المنطقة العربية

ستستند الإسكوا إلى النتائج التي توصل إليها المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2016 وستعمل على تعزيز الحوار بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن المسائل المذكورة أعلاه. ويهدف هذا الحوار إلى تحديد القضايا ذات الأولوية في المنطقة، ووضع مؤشرات لقياس التقدم الإنمائي المحرز في تلك القضايا، وتوفير منصة لتبادل الخبرات والحلول.

3- الالتزام بالعمل المشترك

عادةً ما تواجه بلدان المنطقة الواحدة تحديات وفرصاً إنمائية واحدة يمكن تناولها بمزيد من الكفاءة عبر توحيد الجهود الإقليمية. ويساهم تحديد الأولويات المشتركة الرئيسية في إرساء الأسس لتعزيز المنافع العامة الإقليمية، والحث على الالتزام بالعمل المشترك. والمنافع العامة الإقليمية هي السلع أو الخدمات أو الموارد التي تنتج وتستهلك بشكل جماعي ويديرها بشكل أساسي القطاع العام في ثلاثة بلدان على الأقل.

وستعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء على صياغة الاستراتيجيات وخطط العمل لمعالجة الأولويات الإقليمية، وقياس التقدم المحرز في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ووضع آليات إقليمية لحشد التمويل وتيسير نقل التكنولوجيا. وستتناول الإسكوا هذه القضايا بالاستناد إلى خبرتها في التعامل مع المسائل المشتركة مثل إنشاء الاتحاد الجمركي العربي، ورسم خرائط الموارد المائية المشتركة، وقياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة.

حقوق المساواة بين الجنسين والإنسان

بالنظر إلى الأهمية القصوى التي توليها خطة التنمية لعام 2030 لحقوق الإنسان، تنطلق جميع الإنجازات المتوقعة لهذا المشروع من **صون حقوق الإنسان**، ومن ثم تسعى إلى تعزيز قدرات الجهات المسؤولة وأصحاب الحقوق.

وستولى أهمية خاصة للاحتياجات **النساء والرجال ولقضايا المساواة بين الجنسين** في جميع مراحل تنفيذ المشروع.

وتتطلب التنمية المستدامة إحقاق العدالة التي تقوم بدورها على **صون الحريات**. وهذا ما يحتم ضرورة **تحرير شعوب المنطقة من كل مظاهر العنف والاحتلال والقمع والظلم**.

لكن **المسار نحو تحقيق العدالة لا يزال طويلاً** في المنطقة العربية، مما يحرم الشعوب من توظيف كل إمكانياتهم، ويعيق تحقيق **النمو والرخاء**، ويؤجج التطرف والطائفية ويدفع إلى أعمال العنف. لذا من الضروري أن تتوصل البلدان العربية التي تشهد نزاعات إلى **حلول فعالة لوقف أعمال العنف وإنهاء المعاناة البشرية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات**. ولا بد من تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وزرع بذور الإصلاح والتنمية المستقبلية.